

# مؤتمر نزع السلاح

المخضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/١٦

الرئيس: السيد أنتون بينتر (سلوفاكيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الرابعة والأربعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

ولدي على قائمة المتكلمين في الجلسة العامة التي ستعقد بعد ظهر هذا اليوم السيد اسحق ليفانون، سفير إسرائيل.

السيد ليفانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن أسفي لأخذ الكلمة من جديد. ولكم تمنيت ألا يحدث هذا الأمر لأني أعتقد اعتقاداً صادقاً بإمكانية اعتماد المشروع الذي بحثناه صبيحة هذا اليوم، ولكن ليس أمامي خيار آخر. وأود أن أعلم أعضاء هذه الهيئة الموقرة بأننا سلمنا الأمانة وثيقتين. إحداهما هي تقرير الحلقة الدراسية المتعلقة بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة، التي عقدت في إسرائيل في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، والثيقة الأخرى تتعلق بنقل الأسلحة إلى الإرهابيين وبالذور الذي تضطلع به سوريا في التصعيد الحالي في الشرق الأوسط. وأطلب إدراج هاتين الوثيقتين في التقارير، عملاً بالمادة ٤٥ من النظام الداخلي للمؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إسرائيل على كلمته. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): لم يكن بود الوفد الجزائري أن يأخذ الكلمة في هذه المرحلة من النقاشات، ولكن يبدو أن الأمور قد تعقدت أكثر مما كانت هي عليه وبودي أن نطرح على أنفسنا سؤالاً لمعرفة سبب كوننا في هذه الوضعية. والجواب بسيط لأننا فتحنا ما يسمى بـ "بصندوق العجائب". وكثيراً ما قال الوفد الجزائري في مداخلته إنه ينبغي لنا التقيد بجدول الأعمال وعدم الخوض في ما يسمى بالمسائل الجديدة، وعدم تضمين التقرير والنقاشات ما يسمى بالمسائل الجديدة، ومن بينها الهياكل المدنية الحساسة التي في رأينا لا تمت بصلة لجدول الأعمال. ولكن مرونة منا وحتى لا نكون سبباً في تعطيل أشغال المؤتمر، قبلنا بالإشارة إليها في التقرير السنوي في إطار حزمة من الاتفاقات، وكذلك ما يسمى بـ "منظومات الدفاع الجوي المحمولة". ومن حق هذه الدول أن تتطرق إلى كل هذه المسائل الجديدة في مؤتمر نزع السلاح، ومن حقها أن تقدم وثائق عمل بشأنها ولكن من حق الدول الأخرى أيضاً أن تقدم المسائل التي تراها مهمة ومن حق أي وفد كان أن يشير إلى أية مسألة كانت وأن يقدم أوراق عمل بشأنها. ويجب على المؤتمر أن يعكس تلك الوثائق في نفس المستوى مع الوثائق الأخرى، وهذا أدنى حق لأية دولة طرف في مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، يبدو لي أن المؤتمر في حالة حرجة من أشغاله الآن، واسمحوا لي بأن أذكر مقولة لفيلسوف أقتبس بالفرنسية:

(تابع بالفرنسية)

"كأنما الناس اجتمعوا على ظهر قارب، ينوء بعض منهم بثقله على أحد جوانبه، ويفعل البعض الآخر الأمر ذاته لإمالة القارب إلى الجانب المقابل. وهناك أيضاً حل ثالث ممكن، وهو حل يتناه أولئك الذين يعتقدون أن الأمور لكانت على ما يرام لو أن القارب حافظ على توازنه".

(تابع بالعربية)

التوازن في هذا المؤتمر هو جدول الأعمال. فإذا ما أردنا أن نتقدم بأشغالنا، علينا أن نتقيد بهذا الجدول، وإذا ما أراد بعض الوفود أن يفتح النقاش في إطار هذا الجدول، فإن للوفود الأخرى أيضاً مقترحات وأفكاراً ومسائل تهمها. وبالتالي فمن مصلحة المؤتمر ومصلحة الجميع أن نتقيد بجدول الأعمال وأن نتقيد بالتوازنات الدقيقة التي توصل إليها من سلفنا في المؤتمر باعتماده هذا الجدول. ولا ضرورة سيدي الرئيس، أن تكون لكل منا هنا ...

(تابع بالفرنسية)

ولایتان:

... ولاية وطنية - إذ إن كل فرد منا هنا يمثل بلده وهو ملزم بالدفاع عن المصالح الأمنية لبلده - وولاية أخرى، هي ولاية مؤتمر نزع السلاح، التي عهد بها إلينا المجتمع الدولي، وتحديدًا مؤتمر نزع السلاح، وبخاصة نزع السلاح النووي.

(تابع بالعربية)

وفي هذه الحالة، ينبغي لنا أن نجد التوازن بين مطالبنا الوطنية ومطالب المجموعة الدولية فيما يخص نزع السلاح والتفاوض بشأن مسائل تهم الجميع لخدمة الأمن والسلام.

وأرجوكم سيادة الرئيس، أن تكون هذه الأفكار نصب أعينكم أنتم ومن سيليككم على رأس المؤتمر، لأننا بطريقنا هذا نتخذ منحى خطيراً ومنحى ستكون له آثار سلبية على مستقبل مؤتمر نزع السلاح. وينبغي ألا نفتح على أنفسنا أبواباً نحن لسنا بقادرين على أن نصدّها، ونرى أنه من الخطير أن نحول أنظار واهتمامات مؤتمر من اهتماماته التي تم اعتمادها بتوافق الآراء إلى مسائل جديدة مهمة ولكن لها أطرها الخاصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر الموقر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل سوريا.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): بالطبع تعودنا في هذا المؤتمر ومع الأسف على أن بعض الوفود تطرح قضايا وهمية، قضايا غير موجودة على أرض الواقع وبالمقابل فقد طرحنا مشاكل حقيقية وقضايا حقيقية معروفة للجميع تحدثت عنها وسائل الإعلام ونوقشت في مجلس الأمن وفي مجلس حقوق الإنسان وفي محافل أخرى، بالطبع يحق لكل دولة عضو في مؤتمر نزع السلاح أن تتطرق لأي موضوع هذا أمر نعرفه ويحق لكل دولة بأن ترسل أو تطلب من المؤتمر تعميم بعض الوثائق كوثائق رسمية لمؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، كنت في جلسة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أي الجلسة ١٠٤٢، الجلسة الرسمية للمؤتمر، قد تطرقت لمجموعة من المسائل ذات صلة بأعمال مؤتمر نزع السلاح وسوف أعيد ذكر بعض هذه المسائل: المسألة الأولى مسألة قيام إسرائيل بدفن النفايات النووية في الجولان السوري المحتل. ومسألة إخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك مسألة قيام القوات الأمريكية باستخدام القنابل الفوسفورية على مدينة الفلوجة في العراق. وقد تطرقت أيضاً إلى موضوعات أخرى.

السيد الرئيس، إذن ممارسةً لحقنا كدولة عضو في مؤتمر نزع السلاح سوف نرودكم عن طريق أمانة مؤتمر نزع السلاح برسالة خاصة بكل موضوع من هذه الموضوعات وسوف نطلب أن يناقشها المؤتمر وأن نعمم هذه الرسائل كوثائق رسمية من وثائق المؤتمر وأن يتم إدراجها في تقرير المؤتمر لعام ٢٠٠٦.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك على كلمتك. هل تود وفود أخرى أخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

إذاً نختتم جلستنا الرسمية لهذا اليوم. وستتبعها بعد عشر دقائق جلسة غير رسمية أخرى نواصل خلالها بحث مشروع تقرير المؤتمر.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠

-----